

على ضفتي الأطلسي

عبد المنعم علي عيسى

فرضت الحرب العالمية الثانية وما تلاها قيام تحالف ما فوق إستراتيجي بين فرعي الحضارة الغربية على ضفتي الأطلسي، هذا التحالف تنامي بفعل الحرب الباردة انطلاقاً من أن أميركا كانت مدركة جيداً أن أحد أسباب قوتها الكبرى هو وجود أوروبا قوية بجانبها، وفي هذا السياق كان إطلاق الرئيس الأميركي الأسبق دوايت أيزنهاور مشروع «مارشال» لإعادة إعمار أوروبا، وهو المشروع الذي لم يتوقف إلا في مطلع السبعينيات من القرن الماضي عندما أضحت الاقتصاد الأوروبي منافساً حقيقياً للاقتصاد الأميركي في مؤشر يرسم الخنوم التي يمكن للحال أن يوقف عندها، وبالتأكيد احتوت المرحلة المتداولة من عمر التحالف الكثير من الخسائر إلا أنها كانت من نوع الخلافات التي يفرزها «اقتصاد السوق» ولذا فقد كان محكوماً عليها بالطي تحت الوصاية ما دامت لا تمس المحرمين: الأمن القومي واقتصاد السوق المقدس.

طرح انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني تحدياً كبيراً بوجه العلاقة الأميركية الأوروبية التي يبدو هذا الأخير وكأنه يريد لها أن تتأزّم، ظهر ذلك في سلوك الصلف الكبير الذي استقبل به الرئيس الفرنسي الذي زاره أواخر نيسان الماضي في واشنطن لإقناعه بالمدول عن قرار الانسحاب، وهو ما ترى فيه القارة العجوز إصراراً أميركياً على تهيمش دورها العالمي، لكن يبقى السؤال الأهم وهو: هل الخلاف اليبادي على السطح الأميركية الأوروبية الآن حقيقي؟ خصوصاً أن العديد من المحللين كانوا قد وضعوه في جعبة «توازع الأثوار» فحسب.

في العلاقات الدولية لا يكون الخلاف حقيقياً إلا إذا أدى إلى الأضرار بالمصالح الاقتصادية لأطراف الخلاف، ولذا يمكن النظر إلى إعلان واشنطن الأخير يوم الجمعة الماضي بفرض رسوم على واردات الصلب والفولاذ والنيوم من الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك على أنه خطوة في هذا الاتجاه، لكن على الرغم من أن تلك الخطوة كانت من النوع الموجه وقد وعدت أوروبا بالرد عليها، إلا أن وجود كندا والمكسيك يمكن أن يطرح ريبية في إمكان النظر إلى ذلك القرار على أنه حالة احتياج اضطر الأميركيون إليها وخصوصاً أن هؤلاء قد وضعوها في إطار السياسات «الحمايئة» للاقتصاد الأميركي، وبهذا المعنى فإن أوروبا لا تعود مقصودة وربما تعزز هذا الاحتمال عبر إعلان ترامب بأن اتفاق «نافتا» مع أميركا اللاتينية الموقع في عام ١٩٩٤ هو اتفاق سيئ للأميركيين، لكن ما لبثت المؤشرات تتالى لنشل على وجود «خلل» حقيقي كان أم وهمي في العلاقة بين ضفتي الأطلسي، فقد وقفت أميركا عارية أيضاً يوم الجمعة الماضية عندما كانت هي الوحيدة الراضية لمشروع القرار الكويبي لحماية الفلسطينيين، والعري جاء مزدوجاً بعدما أصدرت الدبلوماسية الأميركية على طرح مشروع قرار يقضي بإدانة استهداف الفلسطينيين للمستوطنات والمستوطنين فقد جاءت النتيجة أيضاً أربع عشر رافضاً وواحداً أميركياً موقفاً، وما جرى يمكن له أن يشير هو الآخر إلى وجود خلل ما بين فرعي الحضارة الغربية بشكل عام، إلا أن الأمر أيضاً يمكن أن تكون له مخارج أخرى، فالعلاقات الدولية كثيراً ما تشهد ظاهرة هي أشبه ما تكون به«التقية» السياسية وخصوصاً إذا لم تكن المواقف مؤثرة في النتائج، بمعنى أن فرنسا، مثلاً، قد تكون ذهبت إلى تأييد مشروع القرار الكويبي عندما أيقنت بأن واشنطن ماضية بالتأكيد نحو رفض قاطع للقرار فأرادت تبييض صفحتها الإنسانية دون أن يؤثر ذلك في الأهداف المرجوة. الآن يمكن القول إن كلا المؤشرين السابقين جوهيا نغرات تجعل منهما غير صالحين كدليل قاطع على وجود شرخ حقيقي في العلاقة الأميركية الأوروبية، ولا بد من انتظار المزيد من المؤشرات اللاحقة، لكن بقي هناك احتمال مهم يمكن اختصاره بالقول إن الحرب التجارية الأميركية الأوروبية إذا ما اندلعت فإنها ستصب في مصلحة روسيا والصين بالدرجة الأولى، وهو أمر يقضي إلى تأثير مزدوج في الأوروبيين وخصوصاً أن التصعيد الأمني يطل برأسه فوق بحر البلطيق الذي تطف دوله الآن في مواجهة روسيا على حين أوكرانيا تحت خطاها لتصبح عضواً في حلف الأطلسي.

إكالات

أكدت تقارير إعلامية بريطانية أن موظفي إحدى المؤسسات التي تولت إيصال مساعدات من مؤسسة بريطانية إلى ريف حلب الغربي الخاضع لسيطرة جبهة النصرة الإرهابية أجبرن أرامل سوريات على التصور عاريات مقابل منحهن المساعدة.

ونقل موقع «عربي ٢١» عن صحيفة التايمز البريطانية تقريراً أعدته مراسلتها لويزا كالاها ن تحت عنوان «أرامل سوريات أجبرن على التصور عاريات للحصول على المساعدات الإنسانية».

وأكد التقرير، أن ملابس تبرتت بها جمعية «أس كي تي» المسجلة في بريطانيا، ومقرها ديسبيري، ووزعت في سورية من خلال منظمة غير حكومية تسمى «أحباب»، بديرها المدعو أحمد الشاعر الذي عُرف باستغلال المساعدات للحصول على خدمات جنسية.

وقالت كالاها ن: إنها حصلت على سلسلة من الرسائل الهاتفية للموظف في مجال المساعدات الإنسانية في ريف حلب الغربي، يطلب فيها من نساء إرسال صور عارية له مقابل حصولهن على سلال مساعدات غذائية.

ولفتت الصحيفة إلى أن بعض النساء وافقن على ذلك

بعد مساومة على كمية المواد الغذائية المقدمة، بينما رفض البعض الأخرى، فقام بقطع محادثاته معهن بسرعة، ولم يحصلن على المساعدات الإنسانية، وهن في معظمهن من الأرامل.

وأفاد التقرير بأن الشاعر كتب إلى إحدى الأرامل، لقب الأطفال، مشيراً إلى أن امرأة أخرى وافقت على إرسال صور له مقابل حصولها على مساعدات غذائية، وعلقت كاتبة التقرير بالقول: إنه لا إشارات تشير إلى أن المنظمة الخيرية البريطانية كانت على علم بنشاطات الشاعر، أو أن أياً من العاملين فيها قد استخدمه للحصول على خدمات جنسية.

ونقلت الصحيفة عن المنظمة الخيرية، فقيا «إطلاقاً» وجود «علاقة ميمة كان نوعها مع الشاعر أو (الأحباب/ جميعته الخيرية غير الحكومية)، ولم تحصل أبداً».

ونوه التقرير بأن الصحيفة تلقت رسالة من الشاعر يفتي فيها أنه طلب خدمات جنسية مقابل المساعدات، وأوضح أن واحدة من النساء اللاتي ورد ذكرهن في الرسائل كانت خطيبته.

تقرير: أرامل في مناطق «النصرة» أجبرن على التصور عاريات مقابل مساعدات

أعراض داعية تخصه، ولا يعني ذلك دليلاً على علاقة بيننا، أو أن (الأحباب) كانت ضالعة في توزيع مساعداتنا في هذه المناسبة المحددة».

ونكرت الصحيفة، أن تقارير للأمم المتحدة تشير إلى أن النساء اللاتي قددن أزواجهن في الحرب يعتبرن «صيда سهلاً» للعاملين عديمي الضمير.

وختمت «صندي تايمز» تقريرها بالإشارة إلى أن تقريراً للأمم المتحدة يقول: إن «الجنس مقابل المساعدات الإنسانية، ينتشر في بعض المناطق، لدرجة أن النساء اللاتي يحصلن على المساعدات الإنسانية أصبحن مصوعات بالعار من مجتمعاتهن.

ولا تعتبر هذه الحادثة هي الأولى من نوعها ففي شباط الماضي، ذكرت شبكة «بي بي سي» البريطانية أن نساء سوريات تعرضن للاستغلال الجنسي من رجال ملحدين يقدمون المساعدات الإنسانية باسم منظمات دولية. كانت تتم بطريق مقايضة المساعدات أو التثقل بمزايا جنسية، معترين أن الاستغلال الواسع الانتشار لدرجة أن بعض النساء السوريات يرفضن الذهاب إلى مراكز التوزيع لأن الناس سوف يفترضون أنهن عرضن أجسادهن مقابل المساعدات التي جلبوها إلى ديارهن.

«الجبهة الديمقراطية» تلتقي أطرافاً كردية في الحسكة

الوطن- وكالات

واصل وفد «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة النشطة في الداخل لقاءاته ومباحثاته في الحسكة مع أطراف كردية بهدف «تقييم الموقف السياسي العام، ووسط مساع تبادلها عشاثر كردية في الحسكة لجمع الأطراف الكردية والمتصلة به«التحالف الوطني» و«الحزب الديمقراطي» و«الحزب الديمقراطي التقدمي».

وفي ٦ نيسان الماضي اتفق الأمين العام له«الحزب الديمقراطي التقدمي» الكردي عبد الحميد درويش وبعض قوى معارضة الداخل على «التخصير لوفد من المعارضة الداخلية لزيارة الجزيرة للحوار والنقاش مع جميع الأطراف السياسية الكردية»، بهدف التأكيد على الخيار الوطني واعتبار مؤسسة الجيش هي الضامن لودعه وسيادة الوطن».

وحسب صفحة رئيس «الجبهة الديمقراطية» محمود مرعي على «فيسبوك» فقد بين مرعي أن وفداً من الجبهة التقى مع المجتمع الديمقراطي والعلاقات العامة ممثلاً بالرئيس المشترك عبد السلام أحمد، كما التقى مع «التحالف الوطني» الكردي في



وفد «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة يجتمع مع ممثلي الأحزاب الكردية في القامشلي (رويترز)

مكتبة بمدينة القامشلي ومع مجلس الكناش في مدينة القامشلي في اليوم الثاني لزيارة الوفد التي بدأت منذ يوم الجمعة الماضي. ذكرت وزارة الكترونية معارضة أن الزيارة جاءت بعد أيام من إعلان الرئيس بشار الأسد أن الجيش سيعمل على استعادة السيطرة على مناطق سورية «قوات سورية الديمقراطية -



وفد «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة يجتمع مع ممثلي الأحزاب الكردية في القامشلي (رويترز)

«قسد» في حال إخفاق المفاوضات مع «قسد».

ونقلت هذه المواقع عن عضو المكتب السياسي له«الجبهة الديمقراطية» دور الوسيط بين «النظام» والأحزاب الكردية، معترين أن «النظام» غير جاهز بعد للدول بمفاوضات، وتابع: أن «التفاوض والحوار أمر إيجابي ولكن يجب أن يكون مبنياً على أسس أولاً لحل سياسي للقضية الكردية وأن يكون الحوار

حواري بين الأطراف الرئيسية الكردي: «التحالف الوطني» و«المجلس الوطني» و«حركة المجتمع الديمقراطي» و«الحزب الديمقراطي التقدمي»، وصلت لنتائج إيجابية بعد عقد لقاء ثلاثة أطراف منها، في حين سيكون اللقاء الرابع بوقت قريب مع حركة المجتمع الديمقراطي.

وأكد فقوري أن الهدف من جمع الأطراف هو «مناقشة القضايا المشتركة وتحاشي النقاط الخلافية حالياً، من أجل جسور الهوية بين هذه الأطراف التي ينظر منها أن تحمل مسؤوليتها مجتمعة في هذه الظروف الحساسة»، بحسب تعبيره. وأوضح فقوري، أن «الحزب الديمقراطي التقدمي أبدى استعداده للمشاركة في اللقاء الحواري بشكل مكتوب، على حين لا يزال التحالف الوطني والوطني الكردي لم يقدماً ردهما المكتوب، إلا أن أجواء اللقاءات الإيجابية تدفعنا للتوقع بإمكانية جمع هذه الأطراف على طاولة الحوار بعد عيد الظهر».

وكان مجلس العشاثر الكردية قد أعلن عن إطلاقه مبادرة لجمع الأطراف السياسية الكردية في غضون وقت من مواقع الكترونية معارضة عن عضو مجلس العشاثر الكردية في الحسكة فهد فقوري قوله: إن «جهودهم لعقد لقاء

صندوق النقد الدولي ومطالبه التقشفية يوجب غضب الشارع الأردني.. والملك يدعو إلى الحوار



تواصل المواجهات بين المحتجين وقوى الأمن الأردني في عمان أمس (رويترز)

أجحت الإجراءات التقشفية والإصلاحات الاقتصادية، التي يطالب بها صندوق النقد الدولي، غضب الشارع الأردني، وأدت إلى احتجاجات تطالب الحكومة بالتراجع عن هذه الإجراءات.

وتواصل النقابات الأردنية والنواب الضغط على الحكومة، من أجل إلغاء مشروع قانون للضرائب مدعوم من صندوق النقد الدولي، آثار احتجاجات ضد ارتفاع الأسعار.

بدوره أكد الملك الأردني عبد الله الثاني أن ليس من العدل أن يتحمل المواطن وحده تداعيات الإصلاحات المالية.

كلام الملك الأردني جاء خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس السياسات الوطني، حيث دعا الحكومة والبرلمان إلى أن يقيدا حواراً وطنياً شاملاً للتوصل إلى صيغة توافقية بشأن مشروع قانون الضريبة.

سبق ذلك، توقيع عدد من أعضاء مجلس النواب عريضة أبلغت الملك أن الحكومة لا تعد تحط بلقنهم بسبب سياسة التقشف، فيما أعلنت الحكومة رفضها سحب مشروع قانون الضريبة.

ومن جانبه أكد رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة أن الحوار مع النقباء سيستمر حتى التوصل إلى تقاهم على قانون ضريبة الدخل الذي أقرته الحكومة. وجاء رئيس الطراونة بعد الاجتماع الذي دعا إليه بين رؤساء الحكومات هاتي الملكي وممثلي النقابات المهنية.

وأكد الطراونة أن أكثر من ٨٠ نائباً، وهو عدد يمثل أغلبية في البرلمان الذي يتألف من ١٣٠ عضواً، يريدون أن تسحب الحكومة مشروع القانون الذي أرسل إلى النقباء للموافقة عليه.

وفيما تتواصل الاحتجاجات في المدن الأردنية، قال عدد من الاتحادات الأردنية وأغلبية أعضاء مجلس النواب أنهم سيقاضون الضغط على الحكومة من أجل إلغاء مشروع قانون الضرائب.

ومن جهته قال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني عمر عواد إن «رحيل رئيس الحكومة الأردنية هاتي الملكي لا يكفي لحل الأزمة الحالية» والمطوب هو حوار وطني للوصل إلى هذا الحل.

وقال عواد: إن «المطوب هو إنجاز الدولة للطبقات العاملة»، مشيراً إلى أنه «لم يعد أمام

الأردنيين إلا الحراك في الشارع في ظل سياسة الحكومة الحالية».

وأضاف: إن «من يقود الحراك هم أحزاب سياسية ونقابات مهنية رغم التباينات»، مشدداً على ضرورة توحيد صوت المعارضة.

وتعتبر مقترحات الضريبة جزءاً من إجراءات تقشفية يطالب بها صندوق النقد الدولي، شملت دفع ضريبة المبيعات العامة هذا العام، وإلغاء دفع الخبز وسلع أساسية يستهلكها الفقراء.

ويطالب صندوق النقد الحكومة الأردنية بتنفيذ هذه الإجراءات كجزء من خطة أجليها ثلاث سنوات، لجمع إيرادات بهدف تقليص فاتورة ديون البلاد البالغ حجمها ٣٧ مليار دولار، والتي تعادل ٩٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقول الحكومة إنها تحتاج المال لتمويل الخدمات العامة، وإن الإصلاحات الضريبية تقلص مساحة التباينات الاجتماعية من خلال فرض عبء أكبر على أصحاب الدخل المرتفع، وإنها لم تفسد أصحاب الدخل المنخفض، فيما يرى المحتجون أن هذه الإجراءات من شأنها أن تضرب بالفقر، ويتهمون السياسيين بإهدار المال

العام والفساد.

وكان الملك الأردني طلب من وزراء الصناعة والتجارة والتموين والمالية والطاقة والثروة المعدنية ورئيس هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن عقد اجتماع للجنة تسعير المشتقات النفطية ومجلس مفوضي الهيئة وتوجيههم لوقف قرارات تعديل تسعير المحروقات والكهرباء لشهر حزيران.

وقال رئيس الوزراء في كتاب وجهه للوزراء إنه وليعاضد عن الملك بوقف العمل بقرار لجنة تسعير المحروقات نظراً للظروف الاقتصادية في شهر رمضان المبارك.

وشارك آلاف الأردنيين في وقفات احتجاجية على مدى ليلتين متتاليتين خارج مقر مجلس الوزراء، مرددين هتافات معارضة للحكومة، ودعوا العمال الأردني الملك عبد الله إلى إقالة رئيس الوزراء.

وبدأ الأردنيون الاحتجاج منذ مساء يوم الأربعاء الماضي، استجابة لدعوة من الاتحادات للخرج في مظاهرات ضد زيادات الضرائب التي يطالبها صندوق النقد الدولي.

أبناء عن رسائل إيجابية بين دمشق وعمان

إكالات

ذكرت تقارير إعلامية أنه وصل إلى العاصمة الأردنية عمان مؤخراً أكثر من رسالة إيجابية من دمشق تدعم خيار إقامة اتصالات لها علاقة بترتيبات حدودية بين البلدين. وأشارت التقارير إلى أن الملك الأردني عبد الله الثاني نكر أنه يتبادل الرسائل مع الرئيس بشار الأسد.

وجاء في تقرير نشرته جريدة «رأى اليوم» الإلكترونية: أنه وصل إلى العاصمة الأردنية عمان مؤخراً أكثر من رسالة إيجابية من دمشق تدعم خيار إقامة اتصالات لها علاقة بأي ترتيبات حدودية بين البلدين.

ووفق سياسيون سورية لشؤون الخلافات عن لقاء جرى مع الملك عبد الله الثاني إشارة الأخير إلى انه يتبادل الرسائل مع الرئيس الأسد بحسب التقرير.

ووفق التقرير، فقد «زادت نسبة الرسائل التي يتبادلها أردنيون إلى تولتهم من الجانب السوري في الوقت الذي برزت فيه حاجة الأردن إلى خطوط اتصال خاصة وسريعة وفعالة مع الدولة السورية تحت لافتة مصالح الأردن الأمنية الحدودية والحاجة للاتفاق والبقاء على تواصل عندما يتعلق الأمر بأوضاع جنوب».

وأشار التقرير إلى أنه «من المرجح أن عدة رسائل فعلية تخص مسائل محددة وصلت فعلياً من دمشق إلى حكومة عمان بالرغم من إعلان وزير الدولة لشؤون الإعلام والنطاق الرسمي باسم الحكومة (محمد المومني) بأن ٤٩ بالمئة من الإشارات السلبية التحريضية على قانون الضريبة في الأردن مصدرها من سورية».

وكان تعليق المومني في هذا الخصوص قد أثار عاصفة من الجدل والاعتراض على هامش الحراك

الأخير للشعب الأردني تحت ضغط الضائقة الاقتصادية.

ولم تعرف بعد الأسباب التي دفعت الوزير المومني لإطلاق مثل هذا التصريح على هامش سهرة رمضانية أمام صحفيين في منزل السفير السعودي في الأردن.

لكن المشهد يوحي بأن الحكومة الأردنية تريد لفت نظر الجانب السعودي إلى وجود شعب الكتروني مصدره نشطاء سوريين مع أن الجمهور الأردني يتداول وعلى نطاق واسع تعليقات سلبية جداً تصدر عبر وسائط التواصل السعوية.

ونقل التقرير عما سمته «مصدراً مهماً ومطلعاً جداً»: أن هذه الرسائل تركز على ما أسمته استعدادات الدولة السورية لتجاوز الخلافات القديمة بين البلدين باتجاهين، أحدهما الانفتاح على دور مهم للقطاع الخاص الأردني وخصوصاً في مجال الاستثمارات ضمن مشاريع إعادة الإعمار وتحديداً في حلب وفي بعض مناطق الجنوب بعد الاستقرار وهي رسالة نقلها من وزير الصناعة السوري (محمد مازن يوسف)، رجل الأعمال الأردني عدنان أبو الراغب».

تأتي هذه التقارير في وقت تعم فيه الاحتجاجات والاضطرابات الأردن رداً على قانون جديد للضريبة فرضته الحكومة الأردنية على مواطنيها، وسعت الملكة لتبديد الاحتجاجات مقلقة باللوم على سورية ومدعية أن ٤٩ بالمئة من التعليقات السلبية على وسائل التواصل الاجتماعي ضد قانون الضريبة مصدرها سورية.

وتظاهر آلاف الأردنيين الأسبوع الفائت في العاصمة عمان ضد رفع الأسعار وأطقوا هتافات تطالب بإسقاط حكومة هاتي الملكي وسط إضراب شهدته البلاد احتجاجاً على قانون ضريبي مرتقب، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأبناء».

<ul style="list-style-type: none"> حلب - الجميلية - مقابل صالة معاوية - ستر الشرق الأوسط - طابق ٥ هاتف: ٢١-٢٢٧٧٧٥١ - تلفاكس: ٢١-٢٢٧٧٧٥٧ حمص - بناء البلازا غرب مبنى محافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٠٢٠ - ٢٤٥٠٢١ - فاكس: ٢١-٢٤٥٠٣١ اللاذقية - شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء الباريدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٣٣١٢١٨ - ٣٣١٢١٩ - فاكس: ٢١-٣٣١٢١٨ - ٢١-٣٣١٢١٩ طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريل - هاتف: ٢٢٢٧٤٥٥ - ٢٢٣٧٤٥٥ - فاكس: ٢١-٣١٣٩٠ 	<p>المكاتب في المحافظات</p> <ul style="list-style-type: none"> دمشق - المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠ - ٠١١-٠١١-٢١٩٩٩٢٨ فاكس الإدارة: ٠١١-٢١٩٩٩٢٨ فاكس التحرير - ٨٨٢٧٩٨٢ - ٠١١
---	--

المدير الفني	رئيس تحرير الوطن أون لاين	مدير التحرير	رئيس التحرير	رئيس التحرير	www.alwatan.sy
لارا توما	رامي منصور	جانبيلات شكاي	وضاح عبد ربه	وضاح عبد ربه	
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للفرد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة					

